

7 نقاط خلافية بين فتح وحماس في حوار القاهرة



الخميس 1 يناير 2004 12:01 م

15/03/2009

بعد العديد من اللقاءات وجلسات الحوار والتفاوض بين وفود الفصائل الفلسطينية المتواجدة بالقاهرة نستطيع أن نكمل نقاط الخلاف بين الفصائل فيما يلي:

**** الحكومة:**

- **فتح:** تقترح حكومة من مستقلين وتكنوقراط، على أن تعلن هذه الحكومة "التزامها" بالاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير (والتي تعني الاعتراف بإسرائيل).

- **حماس:** تقترح حكومة فصائلية، على أن تعلن الحكومة الجديدة "احترامها" للاتفاقيات فقط، وتتمسك برفض الاعتراف بإسرائيل.

- **بعض الفصائل:** طرحت اقتراحا وسطا بأن تضم الحكومة ممثلين للفصائل وتكنوقراط معا.

**** رئيس الحكومة:**

- **فتح:** تصر على أن يكون رئيس الحكومة وجها مقبولا دوليا، ولا ينتمي لفصيل بعينه.

- **حماس:** تريد أن يكون لها حق تسمية رئيس الحكومة، مستندة إلى أنها تمثل الأغلبية في المجلس التشريعي، ولا تشترط أن يكون منتميا إليها.

**** الوزارات السيادية:**

- **فتح:** تتمسك بالآ تشغل حماس حقائق وزارية سيادية، خصوصا الداخلية، والأشغال، والمالية، والوزارتان الأخيرتان ستكونان معنيتين بتنفيذ مشاريع إعادة إعمار غزة، وتلقي الأموال اللازمة لها.

- **حماس:** تطالب بحقائق وزارية رئيسية، لكن هذا الشرط، بحسب مراقبين، يمكنها التخلي عنه في حال تم الإفراج عن جميع معتقليها لدى السلطة.

**** الانتخابات التشريعية والرئاسية:**

- **فتح:** ترغب في أن تكون الانتخابات التشريعية والرئاسية مترامنة.

- **حماس:** تريد أن تجري الانتخابات وفق القانون الأساسي للسلطة، مما يعني أن تجري الانتخابات الرئاسية قبل التشريعية؛ لكون آخر انتخابات رئاسية أجريت في 2005، وتشريعية في 2006، وولاية كلا من المجلس التشريعي ورئيس السلطة أربع سنوات.

**** إدارة الانتخابات:**

- **فتح:** القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية يمنح السلطة حق الإشراف على الانتخابات.

- **حماس:** تشكيل لجنة عليا من الفصائل لإدارة شئون الانتخابات لضمان نزاهتها.

- **بعض الفصائل:** اقترح وسط (لقي قبولا) بأن يصدر مرسوم من رئاسة السلطة بتشكيل لجنة تضم ممثلين عن الفصائل.

**** المعتقلين السياسيين:**

- **فتح:** ترى أن ورقة المعتقلين تشكل ضمانا لها تمنع احتمال قيام حماس بانقلاب عليها في الضفة، وتعزم الإفراج عنهم في حال التوصل لاتفاق شامل للمصالحة.

- **حماس:** تصر على الإفراج عن كل معتقلي الضفة، لا الإفراج عن مجموعة، واعتقال مجموعة أخرى في المقابل، وهو ما تصفه بسياسة "الاعتقال الدوار".

**** منظمة التحرير:**

- **حماس:** تريد تشكيل لجنة عليا لإدارة شؤون المنظمة تكون ممثلة بها لحين إجراء انتخابات لتشكيل مجلس وطني جديد (برلمان المنظمة)؛ ليتولى بنفسه عملية إصلاح المنظمة.

- **فتح:** ترى أن هذه اللجنة ستكون بمثابة بديل للمنظمة، وتقترح تشكيل لجنة من الأمناء العاميين الحاليين بالمنظمة لحين إجراء انتخابات المجلس الوطني.